



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ورقة حقائق

**انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة
في مناطق العنف والنزاعات المسلحة
وتأثيرها على حقوق الإنسان**

إعداد
أحمد السنهوتي

لمحة عامة عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة

إن الصورة الواقعية التي ترسمها حالة الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة والخفيفة في العالم تذكركنا بحالة التقاعس العالمي تجاه حقوق الإنسان في العالم، إذ تؤثر تلك الأسلحة بشكل مباشر على حياة المواطنين، فهي السبب الرئيسي للخسائر في صفوف المدنيين، فهي تقتل عدد كبير منهم، وتترك خلفها ما لا يقل عن ثلاثة أضعاف هذا العدد من الجرحى، كما أنها تضع الآخرين في حالة من الرعب الدائم والمعاناة التي لا تنتهي وتزيد من أمد الصراعات والأعمال الإجرامية في المجتمعات، وتقوض من التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات، ويتم استخدام كلا الفئتين من الأسلحة بشكل عشوائي من قبل المدنيين والمتمردين والجماعات الإرهابية والمسلحة والجماعات الإجرامية، مما ييسر ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التشويه والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتجنيد المسلح للأطفال.

يُعرف العنف المسلح على أنه الاستخدام غير القانوني في إحداث أذى للآخرين أو تدمير الأشياء. ويمكن أن يكون العنف المسلح نتيجة للصراعات السياسية، والحروب، والاضطرابات الاجتماعية، والتمييز العرقي أو الديني، أو نتيجة للعصابات المنظمة، ويتضمن الحروب والنزاعات المسلحة والأشكال اليومية للأنشطة الإجرامية، بينما يُمثل النزاع المسلح المواجهات المسلحة طويلة الأمد ما بين الدول أو ما بين الجماعات المسلحة والدول أو ما بين الجماعات المسلحة بعضها البعض، ويتم تصنيفها وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني إلى النزاعات الدولية وهي التي يتم اللجوء فيها إلى استخدام القوة المسلحة بين دولتين أو أكثر، بغض النظر عن سبب النزاع أو شدته، أو النزاعات المسلحة غير الدولية وهي التي تحدث ما بين القوات المسلحة الحكومية وقوات جماعة مسلحة واحدة أو أكثر، أو بين هذه الجماعات التي تنشأ على أراضي دولة ما، ويجب أن تصل المواجهة المسلحة إلى حد أدنى من الشدة، ويجب على الأطراف المشاركة في الصراع أن تبين مستوى أدنى من التنظيم.

ينبغي التفريق ما بين العنف المسلح والنزاعات المسلحة، وفقاً لعدد من المعايير في مُقدمتها الأطراف المنخرطة في القتال والفترة الزمنية للقتال وطبيعة الموجهات العسكرية والعنف المُترتب عليها، وعدد الأسلحة والمعدات العسكرية التي يتم استخدامها خلال فترات القتال، ولكن يُمكن اعتبار كل نزاع مسلحة هو شكلاً من أشكال العنف المسلحة وليس العكس.

الأسلحة الصغيرة هي الأسلحة المصممة للاستخدام الشخصي، وتشمل المسدسات والرشاشات الخفيفة، والرشاشات الصغيرة، بما في ذلك المسدسات الرشاشة، والبنادق الآلية بالكامل والبنادق الهجومية، والبنادق نصف الآلية، وتشمل الأسلحة الصغيرة كذلك الأسلحة النارية وهي أي سلاح محمول ذي ماسورة يطلق، أو مصمم للطرد، أو يمكن تحويله بسهولة لطرد طلقة أو رصاصة أو مقذوفة بفعل مادة متفجرة، كذا أي سلاح أو جهاز تدميري آخر مثل قنبلة متفجرة أو قنبلة حارقة أو قنبلة غاز أو قنبلة يدوية أو قاذفة صواريخ أو صاروخ أو نظام صاروخي أو لغم، هذا علاوة على الذخيرة وتعني الطلقة الكاملة أو مكوناتها، بما في ذلك علب الخرطوشة أو البادئات أو مسحوق الدفع أو الرصاص أو المقذوفات.

بالنسبة للأسلحة الخفيفة فهي تشمل الأسلحة المحمولة المصممة للاستخدام من قبل عدة أشخاص يعملون كطاقم مثل الرشاشات الثقيلة، والمدافع الآلية، ومدافع الهاوتزر، ومدافع الهاون من عيار أقل من ١٠٠ ملم، وقاذفات القنابل اليدوية، والأسلحة المضادة للدبابات وقاذفات القنابل، والمدافع عديمة الارتداد، الصواريخ المحمولة على الكتف، والأسلحة المضادة للطائرات ومنصات إطلاقها، وأسلحة الدفاع الجوي.



تتمتع الأسلحة الصغيرة والخفيفة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها الأكثر تفضيلاً للاستخدام بين أعضاء العصابات والجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية، فهي منخفضة التكاليف ومتوافرة على نطاق كبير، ومن السهل حملها خلال النزاعات المسلحة وهو ما يعطي ميزة نسبية لها في المعارك القتالية، وكذلك يتم صيانتها بسهولة ولا تتطلب سوى القليل من الدعم اللوجستي، ولا تحتاج إلى تدريب على الاستخدام، ومن الصعب تعقبها، ويمكن تخزينها بشكل حتى في أقسى الظروف المناخية.



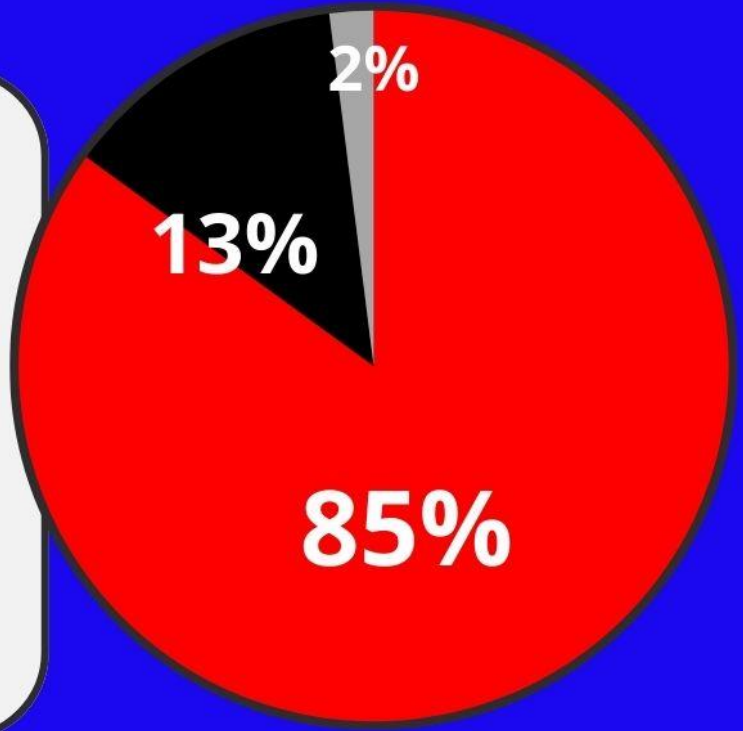
هناك العديد من الطرق التي يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالأخص في البيئات التي تكون فيها الدول غير قادرة على التحكم بشكل كامل في إمكانية الوصول إلى الأسلحة وحيازتها بشكل غير قانوني، وفي مُقدمتها الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من الأعداء أثناء القتال والأسلحة المسروقة من مخزونات حفظ السلام أو المستولى عليها من قوات الأمم المتحدة، أو تلك التي حصلت عليها الجماعات المسلحة والإرهابية أو الجماعات الإجرامية عن طريق التهريب غير المشروع.

خريطة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مناطق الصراعات بالعالم

تصاعد انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل غير مشروع في العالم بسبب انتشار الصراعات والنزاعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر، ويبلغ عدد الأسلحة الصغيرة والخفيفة الموجودة في العالم وفقًا لعدد من التقديرات ما يقرب من مليار قطعة سلاح، من بينهم **٨٥٧ مليون** (٨٥%) في أيدي المدنيين، و**١٣٣ مليون** (١٣%) ترسانات عسكرية و**٢٣ مليون** (٢%) مملوكة لوكالات إنفاذ القانون.

مليار قطعه سلاح، من بينهم

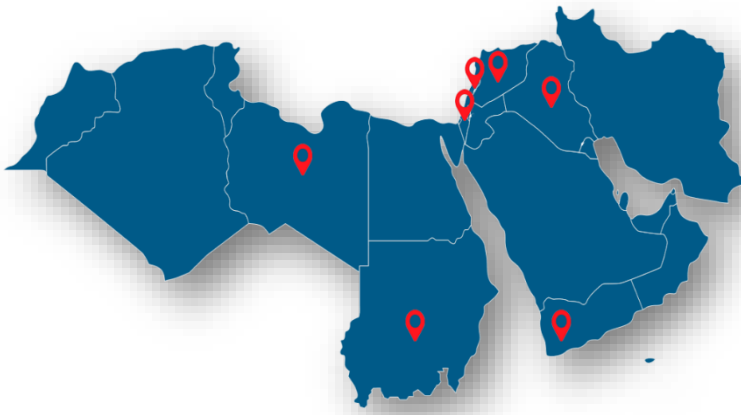
- ٨٥٧ مليون في أيدي المدنيين
- ١٣٣ مليون ترسانات عسكرية
- ٢٣ مليون وكالات إنفاذ القانون



أصبح العالم أكثر عنفًا في السنوات الأخيرة فقد زادت معدلات العنف المسلح من العام 2020 إلى العام 2023 بمقدار ما يزيد عن ٤٠٪.



ما يقرب من 50 دولة عبر العالم تعاني من انتشار العنف المسلح سواء بشكل كلي أو جزئي من بينهم 13 دولة في دائرة الخطر، وهم فلسطين وماينمار وسوريا واليمن والسودان وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والمكسيك ونيجيريا وكولومبيا وهايتي والبرازيل، فثمة دول تعاني من انتشار العنف الشديد والجماعات المسلحة مثل نيجيريا والسودان وأوكرانيا، ودول تعاني من حالات القتل الجماعي للمدنيين مثل فلسطين وميانمار، وكذلك دول تعاني من انتشار العصابات المسلحة مثل المكسيك وهايتي والبرازيل، و يعد وجود الأسلحة الصغيرة والخفيفة سمة أساسية في كل تلك الصراعات المسلحة وهو يساهم في استمرار الحروب الأهلية والجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية.



ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجد النزاعات والصراعات في سبعة دول أساسية وهي ليبيا والسودان واليمن وفلسطين والعراق ولبنان وسوريا، ويؤجج وجود الأسلحة الصغيرة والخفيفة من تلك الصراعات، ففي السودان هناك انتشار كبير للأسلحة بين المدنيين والمقدرة بنحو ٨ ملايين قطعة

بين الخفيفة والصغيرة، بينما تُعتبر ليبيا أكبر مخزون في العالم من الأسلحة غير الخاضعة للرقابة فهناك ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف طن من السلاح في جميع أنحاء البلاد، مع انتشار 29 مليون قطعة سلاح، وفي اليمن يُقدر عدد الأسلحة التي تُباع في الأسواق بأكثر من 60 مليون قطعة، وفي العراق تمتلك العشائر والتنظيمات غير القانونية ما يقرب من 20 مليون قطعة سلاح.



وفي سوريا تمتلك الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية ملايين من الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تستخدمها لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، أما داخل لبنان فيتم استخدام تلك الأسلحة في تأجيج الصراعات والنزاعات الطائفية من قبل بعض الجماعات المسلحة، ويتسع نطاق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسبب توافر الأسلحة الصغيرة، فمنذ 7 أكتوبر 2023 تزايد الطلب على حمل الأسلحة بين المدنيين في إسرائيل وهو ما قد يزيد من وتيرة أعمال العنف المسلحة وعمليات القتل الجماعي.

وفي أفريقيا، تؤكد التقديرات أن هناك **١٠٠ مليون سلاح صغير** متوافر داخل القارة خاصة في دول **القرن الإفريقي**، ودول **الحزام العنيف** بوسط إفريقيا، وبعض مناطق **غرب إفريقيا**، بينما تحتفظ الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك الأفراد والشركات الخاصة والجماعات المسلحة غير الحكومية بأكثر من **٤٠ مليون سلاح صغير في القارة الأفريقية**. ما يقرب من **٨٠٪** من هذه الأسلحة الصغيرة غير مسجلة وغير مميزة.

ففي منطقة الساحل الأفريقي وحدها يمتلك المواطنون **٣٠ مليون** قطعة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتأتي على رأس الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة **نيجيريا ومالي وبوركينا فاسو والصومال والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا**، ويعد الفساد أحد الأسباب الأساسية لوصول الأسلحة للتيارات الإرهابية في جميع أنحاء القارة، فعلى سبيل المثال يقوم عدد من الضباط ببيع الأسلحة إلى جماعة بوكو حرام الإرهابية والتي تستخدمها في قتل المدنيين.

وفي جنوب شرق آسيا يوجد أكثر من **160 مليون** سلاح ناري بين المدنيين، كما تتصاعد النزاعات والصراعات في عدد من الدول في مقدمتها **ميانمار وباكستان وأفغانستان والهند**، فعلى سبيل المثال وفي **أفغانستان** سقط أكثر من **٣٠٠ ألف** قطعة سلاح أمريكية في يد حركة طالبان ومن المحتمل استخدامها في انتهاكات لحقوق الإنسان، بينما وفي ميانمار قامت الجيش بتصنيع العديد من الأسلحة الخفيفة والصغيرة واستخدامها في قتل المدنيين وذلك بالاعتماد على المعدات القادمة من شركات عسكرية في عدد من البلاد منها **إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا والهند واليابان**.

”تورطت شركة سي أيه أيه إندستريز “CAA Industries” الإسرائيلية لتصنيع الأسلحة في تصدير معدات لتصنيع الأسلحة إلي جيش ميانمار والتي ساهمت في تصنيع أجزاء من البنادق، بما في ذلك المقابض والمؤن وذلك على الرغم من ارتكبه لانتهاكات وجرائم للحرب”

وفي منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي يؤدي تواجد الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى تصاعد الأنشطة الإجرامية والتي

تحولت إلى حالة من الاضطرابات الداخلية بالأخص في **المكسيك والبرازيل وهايتي**، وتشير التقديرات إلى أن هناك ما يقدر بـ **١٩,٦ مليون** قطعة سلاح صغيرة في البرازيل، **٥٨%** منها غير مسجلة، وفي المكسيك تتصاعد عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تُقدر **٢١٣,٠٠٠** إلى **٢٣٠,٠٠٠** سلاح ناري كل عام، وفي هايتي يتراوح عدد الأسلحة غير المشروعة ما بين **٢٧٠ ألف** إلى **٥٠٠ ألف** قطعه سلاح تقريبا في حوزة المدنيين والجماعات الإجرامية.

وفي القارة الأوروبية، ومع تزايد طول أمد الحرب في **أوكرانيا** وعدم وجود نهاية في الأفق، تواجه البلاد خطر زيادة التداول المحلي للأسلحة

الصغيرة والخفيفة، علاوة على إشارة العديد من التصريحات والتقديرات إلى تحويل وجهة بعض المساعدات العسكرية والأسلحة المُقدمة إلى أوكرانيا إلى الجماعات المسلحة والإرهابية في مناطق الصراعات لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وداخل بؤر الصراعات في أفريقيا، يأتي هذا بالتزامن مع التدفق الواسع للأسلحة القادمة من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوكرانيا دون ممارسة الرقابة الكافية عليها بالأخص الأسلحة التي حصلت عليه الولايات المتحدة وفرنسا نتيجة مكافحة عمليات تهريب الأسلحة بشكل شرعي إلى اليمن، والتي يتطلب الأمر تدميرها أو تخزينها أو التخلص منها، الجدير بالذكر أن هناك انتشار لوقائع فساد في عمليات شراء الأسلحة كشفت عنها الحكومة الأوكرانية في الفترة الأخيرة ما يضاعف من تحويل الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة لبيعها.

تأثير الأسلحة الصغيرة والخفيفة على حقوق الإنسان

لقد حان الوقت لدق ناقوس الخطر إيداناً بخطورة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الأمن والسلام الدوليين، إذ أنها تضع حقوق الإنسان في مأزق كبير، فهي تتسبب في مقتل المواطنين وإصاباتهم مع ارتكاب الأعمال العدائية من الجماعات الإرهابية والمسلحة، واستمرار جرائم العنف الجنسي والاعتصاب والتعذيب والاختفاء القسري وتجنيد الأطفال بالنزاعات المسلحة، كما أنها تُسهل استمرار الجرائم الإرهابية والجرائم المنظمة.

وتشير التقديرات إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسؤولة عما يقرب من **262800 حالة وفاة سنويًا**

أي بمعدل **700** شخص في اليوم، فكل دقيقتين يموت شخص واحد بسبب تلك الآلات المميتة، فعلى سبيل الذكر وطبقًا للتقديرات الأممية قُتل منذ بداية الصراع المسلح في سوريا وحتى يونيو 2022 ما يقرب من **٧٦٤١٧** شخصًا بسبب استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وخلال العام 2022، كانت الأسلحة الصغيرة والخفيفة ثاني أكثر الأسباب لوفاة المدنيين في المناطق المرتبطة بالنزاعات المسلحة عبر العالم، حيث مثلت 14 % من جميع هذه الوفيات، وكذلك كانت ثاني أكثر الأسلحة استخدامًا في الهجمات الإرهابية خلال ذات العام، ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على سبيل المثال زاد استخدام الأسلحة النارية في الهجمات الإرهابية من 31 % في العام 2012 إلى 42 % في العام 2022.

وفي حالات النزاعات، يؤدي توافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها إلى تأجيج العنف الجنسي، فحوالي من 70 إلى 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع استُخدم فيها أسلحة صغيرة وخفيفة بالأخص في الكونغو الديمقراطية ومالي وهايتي وليبيا. ويُعتبر الأطفال هم الضحايا الرئيسيون لانتشار الأسلحة الصغيرة، فقد ساهم تزايد توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر القنوات القانونية وغير القانونية في حدوث ارتفاع مثير للقلق في عدد الضحايا من الأطفال منذ عام ١٩٩٠، ففي الصراعات التي استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة،



قُتل مليون طفل



أصيب ٥ ملايين بالإعاقة



أصبح ١٢ مليون طفل بلا مأوى

وتعزز الأسلحة الصغيرة والخفيفة عمل العصابات وتساهم في ارتفاع معدلات القتل لاسيما في المناطق غير المستقرة، ففي **المكسيك** سجل متوسط جرائم القتل ٩٤ جريمة قتل يوميًا في عام ٢٠٢١، وكان السبب الرئيسي للوفاة هي الأسلحة التي تستخدمها العصابات، وفي هايتي أيضًا تسيطر العصابات على ما يقدر بنحو ٨٠٪ من عاصمة العاصمة وفقًا للتقديرات الأممية وذلك باستخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة كأدوات أساسية لها، نتج عن ذلك تضاعف عدد الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن مقتلهم في العام 2023 إلى ما يقرب من **٤٥٠٠** شخص، وارتفع عدد عمليات الاختطاف المبلغ عنها بأكثر من ٨٠٪ إلى ما يقرب من **٢٥٠٠** حالة.

التوصيات

- تشجيع المشاركة والامتنال للمعاهدات العالمية مثل معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW)، والتي تحدد معايير التجارة المسؤولة للأسلحة وإدارة المخزونات.
- يجب على الدول وضع قوانين شاملة وجيدة التنفيذ تنظم إنتاج الأسلحة النارية وبيعها وحيازتها ونقلها. يتضمن ذلك إجراءات ترخيص واضحة وفحوصات خلفية وأنظمة حفظ السجلات.
- يجب على الدول الاستثمار في التكنولوجيا وتدريب مسؤولي الحدود على كشف واعتراض شحنات الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير القانونية.
- ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي وتبادل المعلومات والخبرات الخاصة بعمليات النقل غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتعقبها.
- ضرورة دعم وتمكين منظمات المجتمع المدني العاملة على منع العنف المسلح وتعزيز السيطرة على الأسلحة، وتقديم التمويل الكافي لها.

المراجع

- الأسلحة الصغير والخفيفة والاتجار الغير مشروع فيها، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، <https://2u.pw/g98sbNT>
- انتشار الأسلحة الصغيرة يؤجج التوترات بالساحل الأفريقي، الاتحاد، <https://2u.pw/wn62SEb>
- هآرتس شركة أسلحة إسرائيلية أرسلت معدات إلى ميانمار بالرغم من الحظر الأمريكي، <https://2u.pw/TwwlWcF>
- تحرك لجمع ٢٠ مليون قطعة سلاح فاقمت سفك الدم العراقي، <https://2u.pw/FV80aVd>
- International Instrument to Enable States to Identify and Trace, in a Timely and Reliable Manner, Illicit Small Arms and Light Weapons. <https://2u.pw/SbtJNtM>
- West Africa has a small weapons crisis – why some countries are better at dealing with it than others. Theconversation. <https://2u.pw/SNGrP8j>
- Hope Fades in Haiti as Gangs Spread, Outside Help Blocked. <https://2u.pw/WHOxLa4>
- Mexican cartels, US guns? Arms trafficking and the Mexican cartel arsenal. <https://2u.pw/S5q1v8i>
- Over 700 a day dying from small arms fire; main 'weapons of choice' for criminals and terrorists . <https://2u.pw/V3GRDxx>
- ACLED Conflict Index. <https://2u.pw/hNSK5g4>
- Categorization of an armed conflict. <https://2u.pw/1oU47yu>
- THE EU INITIATIVE ON ILLICIT TRAFFICKING OF SALW BY AIR TRANSPORT. <https://2u.pw/o1GphqH>